

دراسة

# كيف نفهم خطاب الرب..؟

وقفة مع تساؤلات الهرمنوطيقا  
وجدلوية قراءة النص

الدكتور الشيخ فيصل العوامي

alawami.org

[alawami.org](http://alawami.org)

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ



إن المشروع الهومنوطيقي قبل أن ننظر إليه كعلم مستقل، هو في الحقيقة همٌّ يُشغِل تفكير كل قارئ، خاصة إذا كان موضوع قراءته نصاً يكتنفه بعض الغموض ويحتوي على بعض المنغلقات المفتقرة إلى فتح وتفسير غالباً، كالنصوص الدينية التي تتضمن تشريعات وقيماً وإشارات توجيهية مثيرة، والأدبية التي تزدهم عادة بالإستعارات والعبارات الرمزية والتصويرات التخيلية.

فكل قارئ منذ أن بدأ عصر النص - أي نص كان دينياً أو فلسفياً أو أدبياً أو غير ذلك - يجد نفسه مدفوعاً كي يفهم النص بمستوى يؤهله لإدراك المعنى المراد من قبل المتكلم.

كما أن المتكلم - أي متكلم كان إلهياً أم نبياً أم فيلسوفاً أم أدبياً - يضع في اعتباره حال توجيه الخطاب كيفية إفهام المخاطب مراده، ولذلك فإنه يراعي المناهج والطرق المتداولة في الأوساط الخاصة - كأعراف الفلاسفة ومناهجهم إن كان كلٌّ من المخاطب والمخاطب فيلسوفاً، والعامة - إذا كان المخاطب عامة الناس -

بغية إيصال المعنى المراد بصورته الحقيقية.

لذلك فإننا لو أردنا أن نؤرخ للهرمنوطيقا بصفتها همماً للقراء، كانت انطلاقتها منذ بداية عصر النص، إذ من الطبيعي أن يضع كل قارئ أمامه عدة تساؤلات - هي من صميم الهرمنوطيقا- بمجرد وصول النص إليه، خاصة إذا كان النص يتضمن نوعاً من الإلزام كالنصوص الدينية:

- ما المراد من هذا النص..؟.
- هل المطلوب مني فهمُ شيءٍ خاصٍ منه أم لا..؟.
- كيف يمكن لي أن أفهم المراد الحقيقي منه، وهل ذلك ممكن أم لا..؟.
- هل هو خاص بي أم يشمل غيري..؟.
- هل هو موقوف على لحظتي الراهنة أم فيه قابلية لإختراق الحاجز الزمني..؟.

ولا شك أن هذه التساؤلات بعينها ولكن بشكل معكوس كانت تشكّل محوراً أساسياً عند المتكلم الحكيم أيضاً، إذ من غير ذلك لا يمكن تصوّر ثمرة لأي نوع من التخاطب.

وعلى أساس هذا النمط من التساؤلات، وما أحرزه المتخاطبون من أجوبة عليها، قامت معاملات البشر مع بعضهم البعض عبر التاريخ، وفي سياقها تبلورت علوم عديدة في الأوساط الدينية والفلسفية والأدبية، لذلك فإن التساؤلات الهرمنوطيقية كانت همماً

عند كل قارئ قبل أن تولد الهرمنوطيقا في العصور المتأخرة.

أما الهرمنوطيقا بالمعنى المصطلح اليوم<sup>(١)</sup> فقد تولدت تساؤلاتها العلمية في القرن السابع عشر الميلادي من قبل «دون هاور» في كتاب صدر له في العام ١٦٥٤م بعنوان «الهرمنوطيقا القدسية أو منهج تفسير النصوص المقدسة»<sup>(٢)</sup>، وأخذت في التبلور بصيغها العامة في القرن الثامن عشر، حيث قدّم العالم الألماني «فريدريك شلايرماخر» (١٧٦٨-١٨٣٤) رؤية تفترض وجود قواعد عامة تتحكم في عملية فهم النص<sup>(٣)</sup>، وتبعه في القرن العشرين «مارتن هايدغر» في كتابه «الكينونة والزمن» وتلميذه «هانس غادامر» في كتابه «الحقيقة والمنهج»، من خلال إعطاء طابع أكثر عمومية

(١) بما يشمل الأوجه الثلاثة للهرمنوطيقا - الخاص والعام والفلسفي-، فالهرمنوطيقا الفلسفية تهتم بماهية الفهم وحقيقته، إذ ليس كل ما يتوصل إليه المستمع من معاني عند استماعه للخطاب يعد فهماً، ولكي ترقى المعاني المتلقاة من قبل المستمع إلى حدٍ يطلق عليها (فهم) ينبغي توفر عدة شروط، ولذلك فإن الهرمنوطيقا الفلسفية تتساءل عن إمكانية إحراز المراد للمتكلم. بهذا فالوجه الفلسفي للهرمنوطيقا لا تهتم بكيفية إحراز الفهم وإنما تهتم بماهيته وشروطه وأهدافه، بينما تهتم الهرمنوطيقا العامة والخاصة بكيفية إحراز الفهم، فأما العامة فتعني بالتأسيس لقواعد وأصول عامة تستوعب سائل العلوم التفسيرية، وأما الخاصة فتهتم بالأصول المحرزة للفهم في علوم خاصة بحيث تكون أصول الفهم المتعلقة بالخطاب الأدبي غيرها في الخطاب الديني وكذلك الفلسفي وهكذا. راجع دروية «المحجة» العدد ٦ شتاء ٢٠٠٢، تصدر عن معهد الدراسات الإسلامي للمعارف الحكمية بالتعاون مع دار الهادي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.

للهرمنوطيقا الفلسفية<sup>(١)</sup>.

ويظهر أن بدء انطلاقة التساؤلات الهرمنوطيقية جاء على أثر الإنسياب اللامحدود في التفسير المزاجي وتعدد القراءات للنص الواحد، وبالتالي فهي تهدف إلى وضع حدٍّ للتفسيرات المزاجية والسطحية التي قد تسلخ المضامين الحقيقية للنص وتفرض مضامين أخرى ليست من صميم المعنى المراد للمتكلم، من خلال التأسيس لقواعد علمية تقنن عملية الفهم والإستنباط.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٠.



## التحديات المركزية للهرمنوطيقا

حملت الهرمنوطيقا عدة إثارَات يُتوقع أن تشكّل تحديات للتفاسير المتعارفة للنصوص الدينية التي درج التباني عليها في الأوساط الحوزوية والجامعية خصوصاً في حقلي التفسير القرآني والإستنباط الفقهي، وقد أجمل هذه الإثارَات الكاتب الإيراني أحمد واعظي في دراسة له بعنوان «ماهية الهرمنوطيقا»<sup>(١)</sup>، وسأقوم باستعراضها مع شئ من الإضافة والتفصيل:

١. «فهم النص حصيلة امتزاج أفق المعاني لدى المفسّر مع أفق المعاني في النص، ولذلك فإن إشراك ذهنية المفسّر في عملية الفهم ليس بالمدوم، بل هو شرط وجودي لحصول الفهم، وينبغي التسليم له كواقع لا مندوحة منه».

(١) أنظر المصدر المذكور نفسه، ص ٥٩.

فكل مفسّر له تحليله الخاص للمعاني والمفاهيم، وله أفقه الفكري الذي يتميز به عن غيره من المفسرين، من حيث السعة والضييق في المعنى والمفهوم، ومن حيث الشمول وعدمه من جهاتهما المتعددة الزمانية والمكانية والشخصية، ومن حيثيات أخرى كثيرة تفرضها بيئة الزمان والمكان ومستوى التراكم المعرفي للمفسر، وكل ذلك يلقي بظلال واسعة على النص فيعطيه أبعاداً متعددة بتعدد الذهنيات المفسّرة.

٢. «الفهم الموضوعي للنص، بمعنى الفهم المطابق للواقع، غير ممكن، لأن العنصر الباطني أو ذهنية المفسر وقبلياته شرط لحصول الفهم، فخلفيات المفسر ذات دور حتمي في كافة فهمه وتفسيره كافة».

بمعنى أن طبيعة القبليات التي يخترنها المفسر في داخله كنتيجة لتاريخه المعرفي وبيئته الثقافية، تهيمن بشكل أوتوماتيكي ولا شعوري على الإنتاج الفكري لأي مفسر، لما تمارسه من ضغوط خفية وما تتضمنه من كوابح، ما يعني أن كل إنتاج تفسيري لا بد أن يتأثر بالمسلك الذهني لكل مفسر، فيجعل تفسيره للنص ممتزجاً بالمرادات الخفية له، مما يجعل المعنى المستنبط بمنأى عن المراد الحقيقي للمتكلم، وهذا ما ينتهي بطبيعة الحال إلى تشظي القراءات وتعدد المعاني المنتزعة من النص الواحد.

٣. «عملية فهم النص عملية غير منتهية، فإمكانية القراءات

المختلفة للنص لا تعرف حدوداً تتوقف عندها، إذ أن الفهم  
تركيب وامتزاج بين أفق معاني المفسر وأفق معاني النص،  
ومع كل تحوّل في المفسر وأفقّه تتاح إمكانية جديدة للتركيب  
والإمتزاج وولادة فهم جديد.

إذن لا نهاية لاحتمالات التراكيب ولإمكان القراءات والتفسير  
المختلفة للنص».

فإذا كان محصلة الفهم ليس خصوص المعنى المراد للمتكلم،  
وإنما بإضافة ما يُضفى عليه من مسحات نتيجة لما تفرزه ذهنية  
القارئ المفسّر، ويؤثر فيه نمط تفكيره الخاص، فإن أي تطوّر أو  
تحوّل نفسي أو اجتماعي يطرأ عليه ستكون له ظلال مباشرة على  
استنتاجاته، ولذلك فإن قراءته للنص الواحد يمكن أن تتعدد  
وتختلف بين الحين والآخر، مما يجعل من الصعوبة الجزم بنهاية  
للقراءة والتفسير لنص بعينه حتى عند الشخص الواحد، فضلاً عما  
لو كان المفسرون متعددين.

٤. «ليس ثمة فهم ثابت غير متحرك، ولا يصح تحديد فهم  
بوصفه الفهم النهائي الذي لا يتغير لنص من النصوص».

فمادامت القراءات قابلة للتعدد بسبب الاختلاف بين ذهنيات  
المفسرين وآفاقهم الفكرية، ومادامت التفسيرات قابلة للتغير عند  
المفسر الواحد تبعاً للتحوّلات النفسية والاجتماعية والتي تطرأ عليه

وعلى محيطه، فإن الجزم بوجود تفسير ثابت وقراءة مستقرة أشبه بالمستحيل، لأن كل قراءة ينتهي إليها مفسر ستجد لها ما يخالفها عند آخر، وكل تفسير لنص يمكن أن ينقلب أو يتحوّل حتى على مستوى المفسر الواحد.

٥. «ليست الغاية من تفسير النص القبض على «مراد المؤلف»، فنحن نواجه النص وليس المؤلف، وما المؤلف إلا أحد قراء النص، ولا يتميز عن باقي المفسرين والقراء بشيء. والنص كيان مستقل يتحاور مع المفسر، فينتج عن ذلك فهم للنص. وهكذا، فالمفسر لا يعبأ بالمقاصد والغايات التي أراد المؤلف التعبير عنها».

فالمؤلف وإن كان واسطة لتأليف النص، إلا أن النص بمجرد تشكّله الخارجي يصبح حقيقة مستقلة بمعزل عن مؤلفه، وتخضع معانيه لتركيبته الداخلية، وبالتالي فالنص لا يحمل في طياته مرادات المتكلم وليس معبراً عن مكنوناته في نظر القارئ، وإنما يتضمن معانٍ لها خصوصياتها الذاتية المنبثقة من طبيعة تركيبه، ودور المفسر يتلخّص في معرفة تلك المعاني، من دون أن يتجسّم أيّ عناء للوقوف على مقاصد المتكلم.

٦. «لا يوجد مناط أو معيار لفحص التفسير القيم من غير القيم، إذ لا يوجد أساساً شيء اسمه تفسير قيم، والرؤية التي نتحدث عن شيء اسمه تفسير قيم أو صحيح تقرر إدراك

مرامي المؤلف كغاية للتفسير، بينما الهرمنوطيقا الفلسفية ترى «أصالة المُفسِّر» ولا تتوخى معرفة قصد المؤلف إطلاقاً، ولأن مفسري النص كثر، ولهم على مر الزمان آفاق متعددة مختلفة، ستظهر فهم للنص جدُّ متباينة، لا يصح اعتبار أي منها أفضل من الآخر».

وتلك نتيجة تتولد أوتوماتيكياً عن المبتنيات السابقة، فالقول بمدخلية الأفق الخاص لكل مفسر - مع ما يطرأ عليه من تحولات - في فهم النص، وحمية تأثر التفسير بالقبليات المرتكزة في ذهنية المفسر، والتعويل في الفهم على خصوص التركيب الفعلي للنص لا المراد الجدي للمتكلم، واستحالة اصطيداد الواقعيات التي تنطوي عليها النصوص، يجعل من العسير جداً ضبط معيار علمي لفرز التفاسير القيِّمة من غيرها، وبالتالي فلا يمكن الجزم بأفضلية تفسير أو أقربيته إلى المراد الفعلي من النص.

٧. «الهرمنوطيقا الفلسفية ملائمة تماماً لـ»النسبية التفسيرية«، وتفتح مجالاً رحباً لتفاسير متطرفة».

وهو تماماً ما تنتهي إليه الملاحظة السابقة، فبسبب خلو المناهج التفسيرية العلمية من معيار وضابطة لتحديد الفهم القيِّم من غيره، تغدو التفاسير كلها مؤرجحة بين الصحة والخطأ، من غير تفضيل أو تقديم لتفسير على غيره، فتكون بأجمعها نسبية.

بذلك يتلخّص عن جميع هذه التحديات، معارضة صريحة لأسس الإستنباط والفهم في سائر العلوم التفسيرية المتداولة في الأوساط العلمية، وعلى رأسها علم التفسير القرآني، لأن التحديات تلك لا تهتم بمراد المتكلم ولا تعتبر إحرازه إنجازاً تفسيرياً ذا قيمة، لتعويلها على خصوص ما ينطق به النص، بينما تتمحور اهتمامات التفاسير المتداولة حول المراد الجدي للمتكلم، وفي حين تهدف هذه التفاسير إلى إحراز مستوى من اليقين بذلك المراد اعتماداً على ظواهر النصوص، بالرغم من المسافة الزمنية الفاصلة بين المتكلم والمفسر، فإن تحديات الهرمنوطيقا تفترض عدم تأتي المستوى اليقيني، وأن الذهنية التفسيرية لا تستجيب لها سوى المعاني النسبية، وأما القبليات وطبيعة التركيبة الذهنية للمفسر فلا دخل لها في تحديد محتوى النص كما تفترض ذلك التفاسير المتداولة، بينما الهرمنوطيقا تبني تساؤلاتها على استحالة الفصل بين ذهنية المفسر والمعنى المستنبط.. ففي هذه الفوارق تتركز التحديات التي تسوقها الهرمنوطيقا للعلوم التفسيرية وعلم التفسير القرآني على وجه الخصوص.

## ملاحظات أولية

قبل البدء بمناقشة أطروحات الهرمنوطيقا والنظر في مدى انسجامها مع أصول الإستنباط، يستحسن الإشارة إلى بعض الملاحظات الضرورية، الكاشفة عن حجم تلك الأطروحات ومستوى أدائها:

١. إن الهرمنوطيقا بما تحمل في طياتها من تساؤلات، لم تتحوّل بعد إلى علم مستقل له قوانينه الثابتة المتفق عليها كعلم النحو والصرف مثلاً، حتى يتسنى لنا الإستناد إليها في المحاولات التفسيرية، فهي مازالت محاولات متباينة مضمّنة بالكثير من التساؤلات، جاءت نتيجة لإتساع ظاهرة التفسير المصلحي والمزاجي.

فإذا كانت الهرمنوطيقا الفلسفية لا تهتم بوضع منهج مغاير لتفسير النصوص، باعتبار تركّز اهتمامها على شروط تحقق الفهم وأهدافه، وبالتالي ليس من المعقول مطالبتها بأدوات تطبيقية

لإستنباط المعاني، فإن الهرمنوطيقا العامة والخاصة أيضاً لم تنتهيا لتحديد أدوات متفق عليها لذلك، فليس هناك هرمنوطيقا خاصة بتفسير النص الديني، مقننة الأدوات ومكتملة الضوابط، وأما العامة فمع إمكان شمول قواعدها للنصوص الدينية، إلا أنها لا تدعي ذلك وإنما تعتبر نتائجها تساؤلات تواجه المتهجين للأساليب التفسيرية المألوفة، هذا فضلاً عن التباين الملحوظ في أهدافها..

ويمكن لنا هنا الإستئناس باستنتاج لأحد قراء الهرمنوطيقا، حيث قال: «الهرمنوطيقا وبسبب التنوع الواسع للدراسات المدرجة تحت عنوانها، وتوافرها على أرضيات واتجاهات متباينة ومتعارضة، تفتقر إلى تعريف واحد يسلّم به الجميع، كما نفتقد إلى إجماع يتعلق بحدودها وجغرافياتها، فلا يتسنى ذكر حقل خاص بوصفه الميدان الوحيد لعلم الهرمنوطيقا. والآن نحاول معرفة هل بالإمكان تقرير أهداف مشتركة جامعة للهرمنوطيقا قبلها كل الإتجاهات الهرمنوطيقية على اختلافها؟

في هذا المضممار أيضاً، لو توخينا أهدافاً وغايات مشتركة يتفق عليها الجميع، فلن نصل إلى نتيجة ذات بال، وقد نقع في شطط وتهافت. فالتحولات الساطعة الأساسية التي شهدتها اتجاهات الهرمنوطيقائن وتغتر الآراء حول وظائفها ومحتواها الداخلي طوال تاريخها، رسمت لها أهدافاً وأغراضاً جد متباينة ومتناثرة. إذ كيف يمكن العثور على أهداف مشتركة بين رؤية تتوقع من الهرمنوطيقا وضع منهج صحيح لفهم النص ورفع غوامضه، ورؤية تقرر أن



الهدف من التأمل الهرمنوطيقي شرح منهجية العلوم الإنسانية، وتنقيح المبادئ المتحكمة في فهم المنجز الأدبي والفني والسلوكي للبشرية عبر التاريخ»<sup>(١)</sup>.

٢. يمكن لنا الإدعاء في حدود معقولة أن الهرمنوطيقا لم تأت حتى هذه اللحظة بكل ما هو جديد مما يخص العلوم التفسيرية المتداولة، إذ أن العديد من تساؤلاتها المشار إليها كانت موضع إثارة عند علماء الأصول، ونقّحت لها أجوبة بشكل يتناسب مع خصوصيات الخطاب القرآني.

فإشكالية الفصل بين القضية الخارجية والقضية الحقيقية التي تعد من المباحث الأصولية الدقيقة ذات الأثر الفقهي الهام، ومدى التفاعل بين المورد والوارد - عموم اللفظ وخصوص السبب-، والمباحث الدلالية، وضوابط الحقيقة والمجاز، وجدلية الصحيح والأعم، ودلالات الصيغ الدارجة، كدلالة صيغ الأمر على الوجوب أو الإستحباب، ودلالة صيغ النهي على الحرمة أو الكراهة، والبحوث المفاهيمية، كمفهوم الشرط والوصف واللقب وما أشبه، ومبحث الظواهر والعرف والسيره، كلها من صميم التساؤلات الهرمنوطيقية، وقد كانت موضع جدل بين علماء أصول الفقه من تاريخ مبكر.

(١) نفس المصدر، ص ٣٢.

ومثل هذا الإدعاء عندما يطرح لا يراد منه الإلتفاف على المشروع الهرمنوطيقي، أو تهميش تساؤلاته الحرجة، واستلاب إنجازاته، ونسبتها إلى علماء الأصول، وإنما للوقوف على مستجدات هذا المشروع، وهي في ظني تكاد تكون معدومة، إلا أنها من قبيل المعاودة الراضية، فإثارتها بهذا النحو الواسع في هذه الحقبة تعبير عن رفض صريح للإجابات الأصولية، وهذا كاف في إعطائها مستوى من الأهمية.

ومع ذلك فإن المضامين المركزية التي تحملها الهرمنوطيقا معها، ليست غريبة عن البحث الأصولي، فجدلية المورد والوارد تقودنا لبحث علمي هام محصلته النهائية التساؤل عن إمكانية الانتقال من خصوص المورد الزمكاني الذي نزل بشأنه النص إلى موارد أخرى تتسع زماناً ومكاناً، ومبحث الظواهر ودلالات الألفاظ والصيغ تؤسس للمستنبط ضوابط تمكنه من تشخيص المراد الجدي للمتكلم، وتساؤلات الصحيح والأعم ومجالات الإستعمال للحقيقة والمجاز وضوابط الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص والمفاهيم وغيرها تهتم بضبط قواعد لتمييز المعاني القيمة من غيرها، ومثل هذه القواعد وتلك الضوابط يمكن أن تعين المستنبط على التخلص من ضغط القبليات والحد من تأثير ذهنيته الخاصة في عملية الإستنباط، وهي مسائل من عمق المباحث الهرمنوطيقية، لذلك فإننا لو فتننا في متن الأجوبة الأصولية عن التساؤلات والإثارات العلمية التي انطلقت منها، لوجدنا العديد

منها متطابق مع تساؤلات الهرمنوطيقا، هذا فضلاً عن التساؤلات التي لم يكن للهرمنوطيقا حظٌ فيها بعد، كالتساؤلات التي تكوّن عنها مفهوم الإرتكاز المتشرّعي، ودليل الإنسداد وما إلى ذلك.

من كل ذلك يتضح أن أهمية البحث الهرمنوطيقي تكمن في أنه أثار من جديد تساؤلات علمية قديمة، كتعبير عن عدم قناعة رواده بالأجوبة التي قدمها البحث الأصولي.

٣. مما أغفله البحث الهرمنوطيقي - بالذات القسم العام والفلسفي منه - أن بعض الخطابات تحمل أدوات فهمها معها، وتتضمن العديد من الخصوصيات التي تنأى بها عن متناول الإفتراضات الهرمنوطيقية، ومن بين تلك الخطابات الخطاب القرآني، بل حتى الهرمنوطيقا الخاصة التي تضع في اعتبارها خصوصيات الخطابات كما هو مسلكها الأساس الذي تبنته، فإنها لم تطبّق بصورة فعلية على الخطابات القرآنية، ولم تقدّم منهجاً تطبيقياً أُخِذَتْ في اعتباره تلك الخصوصيات.

فالبحت الهرمنوطيقي أراد أن يضع قواعد لماهية الفهم أو لتفسير النصوص، بصورة مجردة وبعيداً عن الطبيعة الخاصة للنصوص أنفسها، وكأنما أريد أسقاط نتائجه وافتراضاته على النصوص بغرض تفسيرها وإزاحة الغموض عنها، بينما هو بهذه الطريقة يزيدها غموضاً.

فالخطاب القرآني مثلاً وإن نزل بلسان بشري، إلا أن له طبيعة خاصة ويختص بأمور لا يمكن لأي علم جديد أن يتجاوزها، فالإحكام والتشابه من مميزات الطبيعة الخاصة للنصوص القرآنية، ولها أثر بالغ في استنباط معانيه، وبالتالي فإن النظر إلى هذه النصوص على أنها محكمة بتمامها أو متشابهة بتمامها، خلاف لتلك الطبيعة وتجاوز للمنهج الخاص لها، وهو بلاشك يوقع المفسر في تشوُّش ويصيبه بالكثير من الضباية.

نعم لو كان البحث الهرمنوطيقي آخذاً في اعتباره الخصوصية التي ينطوي عليها الخطاب القرآني في محاولاته الخاصة، لأمكن تصور نظرية له على هذا الخطاب، كنظرية علم المنطق لعلم الأصول، ففي كثير من الأحيان يحتاج القارئ لعلم الأصول لفهم بعض الأدوات المنطقية كطريق لفهم العبارة الأصولية، وذلك لسبب وجيه وهو أن العالم الأصولي عند كتابته للنصوص الأصولية وضع في اعتباره المنهج المنطقي، بهدف تجنب الخطأ في الفهم الذي قد ينشأ لولا ذلك المنهج.

فلتجاوز محذور سوء الفهم، الأمر الذي قامت الهرمنوطيقا لدرئه، ينبغي النظر في خصوصيات الخطاب القرآني الدقيقة، وإلا فسيوجه البحث الهرمنوطيقي لنفس المطب، وسيبتلى بسوء الفهم أيضاً.

## من خصوصيات الخطاب القرآني

لن يتسن لباحث أو قارئ أن يقف على المعاني التي يتضمنها النص القرآني، ما لم يلاحظ الأساليب الفنية التي يتفرد بها، من بينها على سبيل التمثيل فقط لا الإستيعاب:

١. النص القرآني يعتمد كثيراً على الإجمال في الخطاب، ويُرجع في التفاصيل إلى الجهة المبلّغة به كالرسول ﷺ، كما في شأن الأمر بإقامة الصلاة، فقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام: ٧٢)، في حين ورد عن رسول الله ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(١)</sup>.

٢. وفي الأمر بالحج، حيث قال تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ

(١) بحار الأنوار، العلامة محمد باقر المجلسي، ج ٧٩ ص ٣٣٥، الطبعة الثانية ١٩٨٣، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت.

أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾  
 (آل عمران: ٩٧)، في نفس الوقت ورد عن رسول الله ﷺ أنه  
 قال: (خذوا عني مناسككم)<sup>(١)</sup>.

ومفاد ذلك ضرورة بلورة نظرية واضحة فيما يتعلق بالإجمال والتبيين المستخدم في الخطاب القرآني، قبل التفكير في صياغة الأداة المناسبة لتفسير نصوصه، إذ لا يمكن فك رموزه وتحديد مستوى الإلزام فيه وطريقة التطبيق من دون البلورة الدقيقة لتلك النظرية، أي لا يمكن عزل النص القرآني عن أمر بتبليغه عند تطبيق أي منهج تفسيري عليه.

٣. اعتماده على ثنائية مميزة في المنهج الخطابي، عبر استخدام الأسلوب المحكم والأسلوب المتشابه، والأول بمعنى المتقن أما من جهة اللفظ أو المعنى، أو بمعنى الظاهر الدلالة، والثاني تارة يكون في المعنى حين تتشابه معاني القرآن ويصدق بعضها بعضاً، وتارة في الدلالة عند عدم ظهور الدلالة واحتمالها لوجوه متعددة.

فبعض النصوص لا يمكن تحليلها بصفاتها نصوصاً تامة الدلالة واضحة المعنى، في حين تكون بعض النصوص على العكس من ذلك تماماً، وهذا ما نطق به القرآن وأوضحه كحقيقة مهمة ينبغي

(١) المصدر نفسه، ج ١٠٧، ص ١٠٨.

أن يضعها كل قارئ أمامه، حيث قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧).

ولأهمية هذه الخاصية كانت مورداً من موارد التعلم والتعليم في العصور الأولى، حيث أصبحت من اللوازم التي يتعلمها القراء في سياق إهتمامهم بالعلوم القرآنية، فقد ورد عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت أمير المؤمنين يقول: (ما نزلت آية على رسول الله ﷺ إلا أقرأنيها وأملأها علي فأكتبها بخطي وعلمي تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها...) (١).

٤. تركيزه على المنهج التدريجي في الخطاب، وهو وجه من أوجه التكامل في المعاني المرادة منه، مما يجعل من العسير على الباحث في العديد من الأحيان أن يقتصر في قراءته على آية من غير أن يربطها بمشكلاتها التي قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة، وبالتالي لا بد لكل قارئ أن يحدد رؤية واضحة لهذه الخاصية قبل أن يفكر في الاستعانة بأي منهج تفسيري لتفسير النص القرآني.

(١) تفسير العياشي، محمد بن مسعود بن عياش، ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.

فالأيات المشرّعة لقانون النجوى مع الرسول ﷺ من النوع المتصل، حيث قال تعالى في آيتين متصلتين في سورة واحدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المجادلة: ١٢-١٣).

بينما الأيات المشرّعة للقانون المتعلق بحرمة شرب الخمر من النوع المنفصل، ففي سورة النساء قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: من الآية ٤٣)، ثم قال سبحانه في سورة البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (البقرة: من الآية ٢١٩)، وأعقبهما بقوله في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (المائدة: ٩٠-٩١).

فالمنهج التدريجي خاصة مهمة جداً ولا يمكن التغاضي عنها، وبالتالي لا بد لكل قارئ أن يحدد رؤية واضحة بخصوصها قبل أن يفكر في الاستعانة بأي منهج تفسيري لتحليل النص القرآني.



فهذه بعض الإشارات المتعلقة بخصوصيات الخطاب القرآني، ذكرتها باقتضاب للتمثيل والإشعار فقط، وإلا فالنص القرآني يتميز بفنون خطابية عديدة<sup>(١)</sup>، أعمدت لأهداف تربوية مهمة، وأي منهج تفسيري لا يمكن أن يحرز نتائج ملموسة تتعلق بتفسير الخطاب القرآني، ما لم يراع تلك الفنون الخاصة، وفي تقديري أن الهرمنوطيقا بأوجهها الثلاثة حتى هذا اليوم لم تقدّم مشروعاً تفسيرياً دقيقاً يأخذ في اعتباره مثل هذه الخصوصيات، حتى نعتبره إنجازاً علمياً مهماً يستعان به في تحليل النص القرآني، اللهم إلا أنه يثير أمامنا العديد من التساؤلات المثارة في البحث الأصولي سلفاً، ليستفز نشاطنا العلمي كي نقدّم أجوبة أكثر تطوراً وأقدر على سد الثغرات العلمية.

---

(١) يمكن الوقوف على بعضها من خلال مراجعة كتابنا الصادر عن مؤسسة القرآن نور، تحت عنوان «التفسير العلمي التربوي»، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.



إن بعض المباني التي أثارها الهرمنوطيقا يصعب التسليم بها بشكل مطلق، والشواهد النسبية التي يستعان بها للتدليل على تلك المباني لا تنهض دليلاً تاماً عليها، بالذات إذا تأملنا فيما تصطدم به من حقائق هي أقرب إلى البديهية، على رأسها:

١. الدين إنما جاء ليفهم، وإلا لما كانت له أي ثمرة، إذ ما فائدة دين لا يمكن لأتباعه فهمه، مع أنهم مكلفون بالالتزام به.

٢. حقيقة الدين تكمن في تلك المرادات الجديدة التي أرادها المتكلم، وهو الله سبحانه وتعالى، إذ لا معنى لألفاظ متقاربة إذا لم يكن لتسويقها الخاص هدف، وهو ناتج عن مراد المنسَّق، لذلك فإن الوقوف على تلك الحقيقة لا يتسنى إلا بمنهج يحفر ليصل إلى الهدف الحقيقي من ذلك التنسيق حسب ما أراده منسقه.

٣. لا يمكن أن يكون الدين متعددًا في جميع جوانبه، لأنه يحمل رسالة خاصة للإنسانية جمعاء، كما أشارت إلى ذلك الآيات من

قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ (الشورى: ١٣).

٤. وكمؤشر على ذلك ما يُلحَظ من الخطاب الجمعي في الآيات القرآنية، حيث أنها في بعض الصور تخاطب المجموع كمجموع لا كأفراد، كما في أوامر الجهاد.

٥. من بين المعارف المتداولة تتواجد الكثير من الأفكار المتفق عليها من غير نكير أو اعتراض، فكيف عُرِفَتْ وشُخِّصَتْ...؟. إنها تحقق ذلك من خلال الخطاب، وذلك يعني أن الخطاب يمكن أن يُفهم منه شئ واحد وهو الواقع المراد على نحو قطعي.

فمع التسليم بوجود نصوص موهمة تحتمل معانٍ متعددة قد يكون أحدها الواقع وقد لا يكون، غير أنه أمر نسبي وشواهده محدودة، لإمكان إدراك المعاني الواقعية في غيرها من النصوص، ولو تعدد الوقوف على الواقعيات بشكل مطلق، لتعدّد على البشر التفاهم فيما بينهم، والملاحظ خلاف ذلك، فالتفاهم القائم بين البشر على أساس الواقعيات أكبر دليل على إمكان إحرازها من خلال الخطابات الشفاهية والكتابية.

فهذه المباني الوجدانية تتصادم مع المباني التي تثيرها

الهرمنوطيقا، ولا يمكن تجاوزها بالاستعانة بشواهد معاكسة ذات طابع نسبي.

وأما التساؤلات الهرمنوطيقية الأخرى، كتأثير القبليات الذهنية في عملية الإستنباط، وتعذر التوصل إلى فهم دقيق لمراد المتكلم بسبب الفاصل الزمني بين النص والمفسّر، وما أشبه، فهي تتطلب وقفة أخرى، وسنأتي عليها في دراسة لاحقة حول جدلية العلاقة بين الألسنيات المعاصرة والنصوص الدينية.

المهم أن الهرمنوطيقا كمشروع تفسيري كانت تهدف منذ بداية إنطلاقتها - حسبما يتضح لنا من خلال التأمل في مسيرتها- إلى وضع حدّ لذلك النمط من التفاسير المزاجية والمصلحية، من خلال التأسيس لقواعد علمية تتحكم في عملية الإستنباط، ولاشك في روعة هذا الهدف وعلميته، إلا أن تساؤلاتها كانت موضع دراسة سابقة في البحث الأصولي، ولكن بما يتناسب مع الذهنية الأصولية، ومع ذلك فيمكن إستثمارها في تنشيط البحث المنهجي في سائر العلوم التفسيرية، مع ضرورة إخضاعها - التساؤلات - لتفكير علمي شامل.

[alawami.org](http://alawami.org)